

استجابة حقوقية للأزمة المالية والاقتصادية

على الرغم من أن ميراث الأزمة المالية المستمرة الآن سيكون غائبًا، فقد يكون لها أيضًا ميراث آخر، يتلخص في أنه لا يمكن رفض الأفكار الحيوية حول حقوق الإنسان. فالأزمة توفر فرصة تاريخية ومسؤولية عبر الأجيال لإعادة التفكير في عملية صنع القرار في السياسات الاقتصادية. فالنهج الحقوقي يدعو إلى إصلاح هياكل الحكم، لضمان تنفيذ السياسات الاقتصادية بما يتوافق ومنظومة حقوق الإنسان. وهذا ما سيضمن مشاركة جميع المستويات، وعرض القرارات للتمحيص العام، والشفافية والمساءلة في كل خطوة.

الدو كالياري⁽¹⁾

إن ما بدأ كأزمة في قطاع الرهن العقاري الفرعي في الولايات المتحدة، في أيلول/ سبتمبر 2007، أصبح أزمة اقتصادية ذات أبعاد عالمية، أطلق عليها الأزمة الأسوأ منذ الكساد الكبير.

ويعكس حجم الأزمة ضوءًا جديدًا على تبعات النهج التقليدي لحقوق الإنسان، وعملية ضبط النظام المالي. ووفق هذا المفهوم، فقد أخطر مناصرو حقوق الإنسان بأن مسائل ضبط النظام المالي، تعد مسائل تقنية تمامًا، ويجب تركها إلى الخبراء. بينما ينبغي لسياسات حقوق الإنسان وقضاياها، إما أن تحل بصورة مستقلة عن قضايا ضبط النظام المالي، أو أن تكون ببساطة محكومة بأي نهج يقرره الخبراء الماليون للتعامل مع هذه القضايا، ولكن الأزمة كشفت عن عيوب هذا النهج، وهو ما يشجع النقد القائم على حقوق الإنسان للتنظيم المالي. وفي الوقت الذي أصبح فيه هناك تفسيرات كثيرة حول مصادر الأزمة، نجد ثمة اتفاقًا واسعًا على أهمية عدد من الإخفاقات التي تعود إلى: التنظيم الذي يتصف بالتراخي، والإشراف على الأسواق المالية، والفاعلون القائمون

(1) كانت مسودة سابقة من هذا المقال بمثابة أساس لبيان أصدرته الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR-Net) بالتشاور مع عدد كبير من منظمات حقوق الإنسان. ويعبر المؤلف عن امتنانه للسيدة "نيكولاس لوزياني" Nicolas Lusiani التي ساعدت في إنهاء البيان، وأيضًا لعدد كبير من منظمات حقوق الإنسان التي قدمت تعليقات عليه وأضافت له. والمسؤولية عن أية أخطاء ترجع بالطبع للمؤلف.

ولا شك في أن الأرقام العامة تخفي الأثر الأكبر للأزمة على النساء وأطفالهن، وعلى الفقراء، والسكان الأصليين، والأقليات العرقية، والعمال المهاجرين. فإلى جانب زيادة البطالة، نجد الحماية الاجتماعية المشروطة، في بلدان كثيرة، بامتلاك عمل أو وظيفة، تنحدر هي الأخرى. فبالنسبة لمن هم لايزالون يمتلكون وظيفة، فإن مزيدًا من البطالة يعني ضغوطًا أكبر على رواتبهم والتغطية الاجتماعية. فالأمن الاجتماعي للمواطنين المسنين قد تأثر بالأزمة أيضًا وبصورة شديدة، مع تسجيل أموال المعاشات خسارات وصلت في بعض الحالات إلى 50%⁽⁵⁾. كما أن التحول إلى نظم المعاش الأقل دعمًا من الدولة في العقود الأخيرة، قد فاقم من حجم آثار الأزمة. وبالتالي فإن عوائد الدولة الضرورية لتعزيز الدعم المطلوب للتغطية الاجتماعية والمعاش، قد هبطت هبوطًا كبيرًا، مما حد من مدى الخيارات المتوفرة أمام الحكومة. ومن المتوقع أن يزداد الفقر عالميًا بانضمام ما يصل إلى 53 مليون نسمة⁽⁶⁾. حتى هذا الرقم قد يعكس تفاعلًا، كونه يستند إلى تعريف البنك الدولي للفقر، والذي يعد محل شك وإثارة لجدل واسع، وهو ما يعني أنه قد يقلل من تقدير العدد الحقيقي للفقراء⁽⁷⁾.

(4) المرجع السابق.
(5) البنك الدولي. الأزمة المالية ونظم المعاش الإلزامي للدول النامية:
World Bank. The Financial Crisis and Mandatory Pension Systems for Developing Countries. Washington.
(6) World Bank News, 12 February 2009
(7) تعرض التصنيف التعسفي للبنك الدولي الذي يصنف من يعيشون على أقل من دولارين

بالإدارة فيها، وآليات عملهم⁽²⁾. في الوقت نفسه، ليس من الصعب إيجاد تأكيد للمفهوم القائل بأن التمتع بحقوق الإنسان سيتأثر بصورة دالة بالأزمة في كل مكان. على سبيل المثال، إن الانحدار الشديد في الطلب الجماعي عالميًا، قد أسفر عن بطالة مكثفة، وتدمير لسبل العيش. وبعد سنوات من انحدار البطالة، سيكون هناك نحو 20 مليون آخرين من المتعطلين في 2009، مقارنة بما كان في 2007. وذلك وفق تنبؤات منظمة العمل الدولية⁽³⁾. وقد يتم تسريح 50 مليون شخص من أعمالهم، إذا جاءت الأزمة مضاهية لحجم البطالة السابق في تسعينيات القرن المنصرم⁽⁴⁾.

(2) للاطلاع على مسح تفصيلي للمصادر الرسمية الرئيسية (صندوق النقد الدولي، وبنك المستوطنات البشرية الدولية Bank of International Settlements، ومنتدى الاستقرار المالي Forum) والتي تبين التشابه الملحوظ في فهم الأسباب التقريبية للأزمة المالية، راجع: (2009) Caliri "تقدير الآثار التنظيمية العالمية لانحياز الرهن العقاري الأمريكي: الإشراف المصرفي الدولي وتنظيم هيئات معدل الائتمان" Assessing Global Regulatory Impacts of the U.S. Subprime Mortgage Meltdown: International Banking Supervision and the Regulation of Credit Rating Agencies "ورقة أعدت لندوة حول الأسواق المالية والمخاطرة المنتظمة: التوقع العالمية لانهيار الرهن العقاري الأمريكي، شارك في تنظيمها جريدة القانون عبر القوميات والمشكلات المعاصرة في جامعة أيوا كلية القانون، مع جامعة أيوا مركز المالية الدولية والتنمية.
(3) منظمة العمل الدولية. "الأزمة المالية والاقتصادية: استجابة العمل اللائق" ورقة نقاش، 2009:

ILO. "The Financial and Economic Crisis: A Decent Work Response". Discussion Paper, 2009 GB.304/ESP/2.

والانحدار في الوضع الغذائي والصحي وسط الأطفال، ممن يعانون نقصاً في الغذاء لا يمكن إيقافه. وتشير التقديرات الى أن أزمة الغذاء قد ازدادت بالفعل من عدد من يعانون من سوء التغذية بعدد 44 مليون نسمة⁽⁸⁾.

ومن المحتمل أيضاً أن تؤدي آثار الأزمة الى زيادة انعدام المساواة. فالفجوة بين الأسر الغنية والفقيرة، الآخذة في الاتساع منذ تسعينيات القرن المنصرم، ستصبح أكبر. كما أن الفجوة في الدخل بين أعلى 10% وأدنى 10% من أصحاب الأجر قد ازدادت بنسبة 70% في عينة من البلدان التي تم تقييمها ضمن تقرير لمنظمة العمل الدولية نشر في العام الماضي 2008⁽⁹⁾.

فإذا قوبل عدم الارتياح الاجتماعي والتعبيرات العامة عن اليأس والإحباط بالقمع والعنف، كما حدث بالفعل في بعض البلدان من قبل القوات الحكومية، فإن الحقوق المدنية والسياسية ستكون مهددة أيضاً بالأزمة الاقتصادية. كما يمكن لكرهية الأجانب أو أي مشاعر تمييزية أخرى، مما شوهد في أماكن عديدة حول العالم، أن

أمريكيين يومياً كفقراء، ومن يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم بصفتهم الأشد فقراً، تعرض إلى انتقادات متكررة كونه يخفق في الإلمام بواقع الفقر في بلدان مختلفة توجد بها خطوط مختلفة جداً للفقر، وإلى التباين الشديد في سلة السلع التي يمكن للدخول أن تشتريها في بلدان مختلفة. وفي عام 2008، قام البنك الدولي بتحديث حسابات معادل القوة الشرائية (PPP purchasing power parity) التي كان موعلة في القدم، وبناء عليه فإن الناس شديدي الفقر وفق تعريف البنك أصبحوا متمثلين في من يعيشون بأقل من 1.25 دولار يومياً، وهو ما زاد عددهم إلى 1.4 بليون، أي تقريباً أكثر 50% من التقدير السابق 1 بليون (انظر: تقرير الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية 2009: 4-7).

(UN Millennium Development Goals Report 2009: 47-)

(8) البنك الدولي. سباحة ضد التيار: كيف تتلاءم البلدان النامية مع الأزمة العالمية.

World Bank. Swimming Against the Tide: How Developing Countries Are Coping with the Global Crisis. Washington, DC: World Bank. 2009

(9) ILO. World of Work Report 2008: Income Inequalities in the Age of Financial Globalization. Geneva: International Labour Organization (ILO).

يعرّض حقوق العمال المهاجرين والأقليات بصفتهم الأكثر عرضة للانتهاكات، يعرضهم للخطر.

وبالنظر الى هذه الآثار، وتقبل الاتفاق حول مصادر الأزمة، يمكن أن نخلص الى أن الخيارات التي تمت بصدد التنظيم المالي، لا شك لها تبعات ملموسة بالنسبة لمتعني الناس بحقوقهم. والعكس صحيح: فالنهج الذي يسعى الى تعزيز معايير حقوق الإنسان، بشكل مستقل عن تناول آثار السياسات المالية والخيارات التنظيمية، سيثبت وبشكل كبير أنه نهج غير كافٍ وليس فعّالاً.

ولكن الدليل الذي قدمته هذه الأزمة، لا يختلف عن الدليل الذي كشفته أزمات مالية أخرى ضربت وبشكل دوري أجزاءً مختلفة في العالم في القرن الماضي، وخصوصاً شرق آسيا في أواخر التسعينيات. فجميع هذه الأزمات تسبب صعوبات حادة ومعاناة شديدة لعامة المواطنين، لاسيما الفئات المهمشة والأكثر ضعفاً، في الوقت الذي لا تتم فيه مسالة المترجمين من المضاربات المالية على أعمالهم تلك. على سبيل المثال، شهدت السنوات الأخيرة استمراراً في زيادة انعدام المساواة في الدخل، ليس هذا فحسب، بل أيضاً زيادة في حجم الثروة التي يتحكم فيها "الأغنياء السوبر"⁽¹⁰⁾. وقد كانت هذه الظاهرة ممكنة من قبل، بفضل استراتيجيات الاستثمار المتعدية القراءة والمضاربة التي لاقت تيسيراً بفعل تدفقات رأس المال⁽¹¹⁾. والآن فإن الفئات منخفضة الدخل، وليس من ربحوا من الدفعة

(10) وفقاً لدراسة عام 2007 أعدتها مؤسسة "ميريل لينش" Merrill Lynch and Capgemini، "زاد عدد من يملكون 1 مليون دولار أو أكثر للاستثمار بنسبة 8% ليصل إلى 9.5 ملايين العام الماضي، وقد توسعت الثروة التي يتحكمون فيها إلى 37.000 بليون دولار. يوجد نحو 35% منها في أيدي 95.000 شخص فقط بأصول تزيد عن 30 مليون". انظر: "ثال لارسون P. Thal Larsen. "الأغنياء السوبر يوسعون الفجوة بمرزيد من المجازفات". "Super-rich Widen Wealth Gap by Taking More Risks". Financial Times, 28 June.

(11) ثال لارسون (راجع: الهامش السابق) يستشهد بمدير شركة ميريل لينش الذي ذكر أن الفرق بين الأغنياء والأغنياء السوبر يعكس "استعداداً لدى الأثرياء للقيام بمجازفات أكبر".

ما قبل الأزمة، هم من سيتأثرون بضرربة ما بعد الأزمة، بصورة غير متناسبة.

في هذا الصدد، تشير الأزمة المالية أيضاً في التشكيك في الاعتقاد بأن الثروة التي تم جمعها على أساس السوق "ستتسرب" الى كل الآخرين. وقد ذكر عالم الاقتصاد جوزيف ستيفليتز Joseph Stiglitz، الحائز جائزة نوبل مؤخراً، أن الأسواق المالية وفي الواقع نمو الناتج القومي كما هو مفاًس حالياً لا تمثل غايات في حد ذاتها، بل هي موجودة لخدمة الناس في تحقيق حسن العيش. والشئ الجيد بالنسبة للمالية ولنمو الناتج القومي وحده، ليس بالضرورة من أجل حسن العيش الاقتصادي للجميع. فهذا الانهيار المنظم يدعو لدور جديد للحكومات الوطنية في صنع السياسات الاقتصادية على المستوى المحلي، وبصورة متزايدة على المستوى الدولي.

استجابة حقوق الإنسان: المبادئ

إن الاستجابة للكساد المالي والاقتصادي التي تضع معايير حقوق الإنسان مركزاً لها، ليست ضرورية من زاوية أنها مسألة تتعلق بالعدالة فحسب، بل إنها أيضاً ستجعل إصلاحات النظام المالي والاقتصادي أكثر استدامة ومقاومة للأزمات المستقبلية.

والاستجابة للسياسات المالية القائمة على حقوق الإنسان، لا تفرّض مسبقاً نمطاً معيناً من النظام الاقتصادي. فهي تتخذ نقطة انطلاقها من إطار منظم عالمياً مجموعة من المعايير الموجودة في الآليات الجوهرية للقانون الدولي لحقوق الإنسان لتوجيه عملية وضع وتنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية لمواجهة الأزمة. وحقوق الإنسان لا تضح حدوداً على القمع والتسلطية فحسب، بل أيضاً تفرض التزامات إيجابية على الدول؛ لاحترام وتعزيز حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية. وعلى الدول واجب احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان في كل الأوقات، خصوصاً في أوقات الأزمات.

ويتوجب على الحكومات ضمان المستويات الأساسية، وهي الحد الأدنى من التمتع بحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية كأولوية. ومن ثم تتحمل الحكومات التزاماً محدداً ومتواصلًا، بالتحرك بأكبر قدر ممكن من السرعة والتأثير، نحو الأعمال الكاملة

لحقوق. وتدعو معايير حقوق الإنسان للحكومات الى ضمان عدم اتخاذ تدابير تراجعية متعمدة مثل إلغاء برامج أساسية ما لم يتم تبرير هذا تبريراً كاملاً، بالإشارة الى شمولية الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، وفي سياق الاستخدام الكامل للحد الأقصى من الموارد المتوافرة لضمان التطبيق الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تطبيقاً يتحقق على نحو تقدمي على المديين القصير والطويل.

بالإضافة الى ذلك، فإن مبدأ عدم التمييز يتطلب من الدول، ضمان أن تتجنب التأثيرات المتباينة في جميع تدابيرها المتخذة استجابة للآزمة، وأن تتبني تدابير مقصودة ومستهدفة لضمان مساواة حقيقية في الوصول الى والحصول على الخدمات الأساسية على مستوى البلاد والفئات السكانية. ويجب أن تتوفر الحماية اللازمة لأعضاء المجتمع المحرومين كواحدة من الأولويات، حتى في أوقات المحدودية الشديدة للموارد.

وبالرغم من أن التزامات الدول بحقوق الإنسان الرئيسية، تقع ضمن تشريعاتها، فإنها مطالبة أيضاً بروح ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المنطبق بالإسهام في التعاون الدولي في الإدراك الكامل لحقوق الإنسان. وعندما تعمل الدول في إطار المنتديات بين الحكومية مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والاجتماعات غير الرسمية لمجموعة العشرين، يجب عليها أن تضمن اتساق سياساتها مع، وتؤدي الى إدراك حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن تلك الدول التي كانت تتمتع بوضع أكثر قوة في عملية صنع القرار بصدد السياسات الاقتصادية العالمية، تقع على مسؤولية أكبر عن التسبب في هذا الانهيار العالمي، سواء بالأفعال أو الإغفال. وهو ما يعني ان هذه الدول تتحمل أيضاً مسؤولية أعظم عن تخفيف تبعات الأزمة، وعن اتخاذ الخطوات المطلوبة للتأكيد على الطريق العادل والمستدام الى الأمام. ففي ظل القانون الدولي، يجب على الحكومات أيضاً أن تضمن عملياً أن معايير حقوق الإنسان تأتي في الأهمية، قبل التجارة أو الاستثمار، أو الالتزامات المالية.

إن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان تشمل المشاركة الاجتماعية، والشفافية، والوصول الى المعلومات، والحماية القضائية، والمساءلة. ويجب أن يكون الناس قادرين على المشاركة في الحياة العامة، والتفاعل تفاعلاً ذا مغزى مع عملية صنع القرار التي تؤثر عليهم، وهو ما يجعل العمليات المؤثرة في حياتهم مفتوحة للتنافس. فضلاً عن ذلك، يجب على الدول ضمان أن لا يعلو أحد فوق القانون. فالأفراد الذين تأثرت حقوقهم، يجب أن يتمتعوا بعلاجات متاحة وفعالة، سعيًا الى استعادة وضعهم. وعلى المسؤولين عن الأضرار، بمن فيهم الفاعلون على مستوى القطاع الخاص، يجب أن يقدموا الى العدالة، ويجب منع أي أنشطة يمكن أن تؤثر على حقوق الإنسان في المستقبل.

اصلاح عمليات صنع القرار بصدد السياسات الاقتصادية

إن الأزمات التي نواجهها اليوم توفر فرصة تاريخية، وفي الحقيقة مسؤولية جلية، لإعادة التفكير في الأسلوب الذي تتم به عملية صنع القرار بصدد السياسات الاقتصادية حتى الآن. ويدعو النهج الحقوقي الى إصلاح هياكل الحكم، لضمان اتساق تنفيذ جميع السياسات الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي مع المضمون المحلي الذي توفره منظومة حقوق الإنسان.

ومن الأمور الغالبة في هذا الصدد، أن القرارات الرسمية في ما يتعلق بتنظيم وضبط تدفقات رأس المال في المجال المالي، على سبيل المثال أو الحاجة الى التصرف فيها تتم على يد حفنة من "الخبراء"، غالباً ما تتضمن ممثلين لصناعات القطاع الخاص نفسها. وهذا النهج في جوهره يخلق الطرق أمام المشاركة العامة في السياسات الأساسية، والنقاشات القانونية التي تؤثر على الجميع، بتأثيراتها الخاصة على المهمشين والمستضعفين. والاستجابة للسياسات القائمة على حقوق الإنسان، من شأنها تحويل الآلية التي تتم بها هذه العملية، بضمانها مشاركة جميع المستويات، وعرض القرارات للتمحيص العام، وممارسة الشفافية والمساءلة في كل خطوة من خطوات صنع القرار.

فالمساءلة والمشاركة في صنع السياسات الاقتصادية، تتعرض للعطب أيضاً، عندما تقدم فيها الشروط السياسية للمؤسسات المالية الدولية والمانحين، أو بحكم وجود قواعد غير مرنة في التجارة واتفاقات الاستثمار. وينبغي تمكين الدول للتأكيد على أن التزاماتها بحقوق الإنسان، لها الأولوية عن التزاماتها الاقتصادية، أو حقوق المستثمرين.

وهذه المبادئ نفسها لحقوق الإنسان، يجب أن تستلهم على المستوى الدولي، حيث يعد التعاون في بلوغ هذه الحقوق، التزاماً على جميع الدول، وخصوصاً الدول المسؤولة منها عن الضرر. وبالرغم من التبعات بعيدة التأثير لتدابير السياسات المالية، فإن الهيئات ما بين الحكومية تضع أجندة، وتصمم إصلاحات مالية، مثل لجنة بازل بصدد الإشراف المصرفي، ومنتدى الاستقرار المالي، ومجموعة العشرين، تحد من مشاركة معظم البلدان. ومازال صندوق النقد والبنك الدوليين، من جانبهما، تحكمهما مبادئ لصنع القرار تهمش دور البلدان المتقدمة، وبشفافية محدودة. وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، فإن مؤسسات أخرى دولية تتمتع بمهمة التعبير عن حماية حقوق الإنسان، مستبعدة من وضع استجابة السياسات في هذه المنتديات..

وتعتبر الأمم المتحدة، حارس الإطار القانوني الدولي، المنتدى الأكثر ملاءمة وشرعية لمناقشة الإصلاحات الضرورية، وإعادة بناء النظام الاقتصادي والمالي على أساس حقوقي. ومن ثم فإن دورها سيتلقى تقوية وتعضيداً، من خلال تأسيس مجلس التنسيق الاقتصادي العالمي، كما أوصت به لجنة الأمم المتحدة للخبراء⁽¹²⁾. هيئة كهذه تعمل تحت مبدأ التمثيل القائم على القاعدة الشعبية، وعلى مستوى مماثل للجمعية العامة ومجلس الأمن، من شأنه أن

(12) الجمعية العامة للأمم المتحدة. "توصيات لجنة الخبراء لرئيس الجمعية العامة حول إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي".

United Nations General Assembly.
"Recommendations of the
Commission of Experts of the
President of the General Assembly
on Reform of the International
Monetary and Financial System".
April 2009 29. 838/A/63

يكون ذا تأثير أكبر، والتمثيل والشفافية في صنع القرار؛ لمواجهة السياسات الاقتصادية المرتبطة بأولويات التنمية، بما يتجاوز الرؤية الضيقة للمستقبل، أو الوزارات المالية أو الاقتصادية.

تنظيم القطاع المصرفي والمالي

من الجوانب البارزة في الأزمة، مدى استطاعة الكيانات المالية نقل عبء المجازفة، غير المسؤولة، إلى أكثر الفئات استضعافاً في المجتمع. وقد مكنتهم من ذلك سياسات حكومية محددة، وضعت لإلغاء النظامية عن النظام المالي ككل. ومن ثم يجب على الحكومات مالياً وبالتنسيق مع الآخرين أن تتبنى تدابير لحماية حقوق الإنسان لشعبنا، من خلال تنظيم قوي للقطاع المصرفي والمالي. ويجب أيضاً أن تقوى المساءلة، وحكم القانون بكبح السلوك الإجرامي. فعندما تكون هناك أفعال معينة لا ينظر إليها في الوقت الحالي بصفتها جرائم (مثل "التهرب الضريبي" في بلدان معينة)، أو كاعتداءات تشير المسؤولية القانونية، ينبغي وقتئذٍ تمرير وإنفاذ تشريعات ملائمة. فضلاً عن ذلك، فإن الحكومات يجب أن تتخذ إجراءات جادة لضمان أن هؤلاء الأفراد، وتلك البلدان التي تأثرت بدون سبب اقترفته، سيجدون علاجاً لما لحق بهم من أضرار.

تعد البنوك هي الأكثر تنظيمًا بين جميع كيانات القطاع المالي. ولكن سلوك البنوك قد أصبحت، وعلى نحو متزايد، تحكمه مبادئ الإشراف التي تعتمد على آلياتها الداخلية الخاصة لإدارة المخاطر، بدلا من معايير موضوعية خارجياً يصوغها مشرفون على المستوى الوطني. واستجابة لضغوط البلدان الصناعية، فقد تبنّت بلدان فقيرة كثيرة، وعلى نحو متصاعد، هذه المبادئ نفسها، وهو ما يرجع جزئياً إلى اغواء بإمكانية جذب بنوك دولية. وقد وافقوا أيضاً للسبب نفسه، على الانتقال غير المقيد للرأس مال عبر هذه البنوك. ولكن إلغاء الضبط لجذب البنوك الأجنبية، لم يؤت في أغلب الحالات ثماره المرجوة. وتبين الأدلة العملية عدم وجود صلة بين الحسابات الرأسمالية المحررة، والنمو الاقتصادي المتزايد.

فالوصول إلى الائتمان، خصوصاً من قبل الفئات الأكثر تهميشاً، أظهر تحسناً طفيفاً، فيما عمدت البنوك الدولية الكبرى إلى إلغاء القطاع المصرفي المحلي الذي كانت تعتمد عليه أكثر فئات المجتمع احتياجاً. واليوم نجد أن تلك البلدان الأكثر انفتاحاً في اعتمادها على البنوك الأجنبية، هي الأسوأ تأثراً بالأزمة المالية، حيث تتقهقر هذه المؤسسات عائداً إلى أوطانها، وترفض الإقراض في ظل اقتصاديات أصبحت هشة.

وينبغي لإصلاحات القطاع المصرفي، أن تشمل مساحة للحكومات الوطنية لضبط الخدمات التي يقدمها أي بنك، وذلك لصالح ضمان الوصول الواسع إلى الائتمان، وغيره من الوظائف الاجتماعية الرئيسية. فإذا ما اعتبرت الخدمات المصرفية، المقدمة من الدولة، خياراً أفضل لضمان الحقوق، إذن لا بد من مزاولتها.

وقد تركت المحافظ الوقائية، وصناديق السندات الخاصة، وهيئات تحديد معدل الائتمان لمنظومة التنظيم الذاتي. فقد سمح للمحافظ الوقائية بأن تصبح، في بلدان كثيرة، الآلية السائدة لعامة المواطنين لحفظ مدخراتهم، مما عرض إمكانية وصول المواطنين للأمن الاجتماعي للخطر. وقد تسببت المحافظ الوقائية، وصناديق السندات الخاصة في بطالة مفاجئة، وانتهاكات أخرى لحقوق العمل، وذلك من خلال نفوذها الزائد عن الحد، على عمليات صنع القرار في إعادة هيكلة الشركات حول العالم. وقد تعززت الأرباح الاستثنائية أيضاً بفعل الاستراتيجيات الرافعة التي اعتمدت على الإعفاءات الضريبية لأموال الدن، ومن ثم وضع موارد العائدات العامة في خطر، وهو ما حدّ من إمكانيات التوسع المالي لكثير من الحكومات، في الوقت الذي احتاجت فيه إلى هذا التوسع لتشجيع فرص العمل، وتقوية تدابير الحماية الاجتماعية.

وبإقرار الدول بالتأثيرات العميقة والقابلة للقياس لأنشطة هذه الهيئات المالية على حقوق الإنسان، يجب على هذه الدول ألا تتصل من واجها تجاه الحقوق. وينبغي على الحكومات أن تعمل معاً لتبني جميع التدابير اللازمة لمنع المحافظ الوقائية، وصناديق السندات الخاصة، والآليات

المشتقة، وهيئات تحديد معدل الائتمان، من التأثير الضار على حقوق الإنسان. إن تحرير رأس المال، وخلق حمايات ضريبية لا يمكن خرقها، جعلت الانخراط في فرض ضرائب تصاعديّة على تدفقات رأس المال أكثر صعوبة، وأثرت في تآكل القاعدة الضريبية في بلدان في الشمال والجنوب، عن طريق تسهيل نقل الأرباح من أماكن المنشأ، إلى أماكن أخرى تتخفّض أو تتعدهم فيها الضرائب تماماً. وقد كان لهذا نتائج سلبية على العائدات العامة التي تمثل أهمية حرجة للحكومات، كي تكون قادرة على تلبية التزاماتها بحقوق الإنسان. ويجب أن ترتقي الحكومات إلى مستوى تادية واجباتها نحو شعوبها، بحمايتها للعائدات العامة، بطريقة تتسم بالشفافية والقابلية للمساءلة، وذلك يحدث بوقف الحميات الضريبية، واتخاذ التدابير الملائمة للتحكم في حركة رأس المال، وتقوية الحسابات المالية.

إن البنوك المركزية التي تعد في جزء منها هيئات عامة، كجزء من الحكومة، تتحمل التزامات هي الأخرى تجاه حقوق الإنسان. ومبدأ "استقلال البنك المركزي" غالباً ما قصد به الاستقلال عن المصالح الخاصة، والحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان عامة. ولكن مبدأ استقلال البنك المركزي، لم يعن التحرر من تدخل جماعات المصالح المالية الخاصة. وعلى البنوك المركزية أن تقر بأن استقلالها لا يعني التنصل من مسؤوليتها تجاه خدمة مصالح المجتمع ككل. وعليها أن تحقق التوازن بين حاجتها إلى تحقيق معدل ثابت ومنخفض من التضخم، وبين التزاماتها بمحاربة التفاوت في الدخل، وتحقيق الاستقرار لوظائف الناس، وسبل العيش، من خلال اعتمادها لآليات ائتمانية ورقابية مختلفة.

الأزمة وحقوق الإنسان في الجنوب

قد يكون مدى ما يمكن أن تحققه الأزمة من توافق مع تحقيق الالتزامات بحقوق الإنسان، أكثر وضوحاً في الجنوب. فالبلدان النامية التي ظلت لزمن طويل، تتلقى توجيهات بضرورة الاعتماد على النمو القائم على التصدير، وسياسات السوق الحرة، ها هي الآن أكثر البلدان معاناة؛

بسبب هبوط الطلب الخارجي جراء الأزمة. وكان ينبغي السماح لهذه البلدان بمرونة خاصة، بحيث يمكنها أن تضع في الاعتبار التزاماتها بحقوق الإنسان، فيما تطوره من سياسات تجارية، يمكن أن تتعامل مع الأزمة، وتفي اقتصادياتها من هشاشة التصدير في المستقبل. ولا شك في أن حقية واستراتيجية التصدير التي تختارها دولة ما، والتوازن فيها بين الصادرات واحتياجات السوق المحلي، ينبغي أن توجه بعناية بواسطة التزاماتها بحقوق الإنسان، خصوصاً حاجتها إلى ضمان عدم التمييز، والتحقيق التقدمي لإدراك الحقوق. وقد تصاعدت مستويات الدين أيضاً في بلدان نامية. ولن تتسبب الأزمة في تدهور وضعها التجاري والمالي فحسب، وهو ما يخلق ضرورة أكبر للاقتراض، بل إن الاستجابة الفعالة للأزمة التي لا تحول العجز في الإنفاق إلى تسريع الحل والتعافي، من المحتمل أن تقوض المستويات الجوهرية الدنيا لحسن العيش. ولكن لا يمكن تجاهل تبعات وأثار حقوق الإنسان بالنسبة إلى مستقبل الاقتراض. فجزء من زيادة الدين يرجع إلى تكاثر الخطوط السريعة للائتمان، من قبل مؤسسات مالية متعددة الأطراف، تشمل البنك الدولي، المفترض فيها أن تساعد البلدان النامية في التغلب على الأزمة. فهذه الخطوط الائتمانية تتفق مبالغ من المال، مع فرصة ضئيلة أو معدومة لسيطرة المواطن والمساءلة العامة، مع مخاطرة حقيقية بالتجاوز الكامل للضمانات الاجتماعية والبيئية. ويأتي جزء من زيادة مستويات الدين، نتيجة وجود بلدان لديها ديون إعادة تمويل في أسواق رأسمالية خاصة مضغوطة، حيث أصبحت الأموال نادرة، فيما تسعى الدول النامية بلا جدوى إلى التنافس مع بلدان صناعية، من أجل إصلاح قطاعاتها البنكية المضطربة، وتطبيق خطط إنعاش.

وفي الوقت الذي قد تكون فيه هذه الخطوط الائتمانية، ضرورة للسماح للحكومات بتحقيق الاستقرار في الإنفاق، فإن مبادئ حقوق الإنسان تحدد: (1) الاقتراض الضروري جداً الذي يجب الشروع فيه، (2) المطالب التي ينبغي تلبيةها من خلال مالية امتيازية وليس اقتراضاً، (3) مبادئ

المساءلة والشفافية التي تتضمن أن يكون القرض الجديد تم بطريقة مسؤولة، مع السيطرة الاجتماعية الملائمة، بحيث يتم درء توليد ديون غير شرعية، تجبر الأجيال القادمة على تسديدها. ويتنبأ البعض بأن الاستقطاعات في الموازنة التي أثارها الأزمة، وتحويل الأموال إلى حزم مالية إنعاشية، سيؤدي بالدول المانحة إلى التراجع عن مساعداتها التنموية. ومع وجود التمتع بحقوق الإنسان لدي كثير من الناس على المحك بسبب الأزمة المالية، فإن الحكومات المانحة يجب ألا تتراجع عن التزاماتها بالمساعدات الدولية، كأن تقوم باستقطاع المعونات التنموية، بأي طريقة كانت.

حزم اقتصادية إنعاشية ذات توجه حقوقي

إن مخطط النهج الحقوقي للأزمة، لن يكتمل بدون الإشارة إلى الدور الخاص لمعايير حقوق الإنسان، الذي يجب أدائه في الحزم الاقتصادية الإنعاشية المحلية. والشيء ذو الصلة الخاصة في هذا الصدد، هو المبادئ التي ذكرناها آنفاً، والخاصة بعدم التمييز والشفافية والمساءلة والمشاركة. ويجب ألا تكون الحزم الاقتصادية التنشيطية تمييزية بأي حال من الأحوال. فينبغي على الحكومات أن تقيم التبعات الخاصة بتوزيع الحزم عبر المجتمع كله؛ لضمان أن المنافع المتكافئة تمر عبر خطوط تتعلق بالنوع الاجتماعي والعرقية والتوجهات الجنسية والطبقة. وقد يتطلب الأمر اتخاذ تدابير إضافية، لتعزيز التكافؤ الحقيقي لمن تم تهميشهم تاريخياً، وخصوصاً المستضعفين. فالسياسات التي تراعي التكافؤ بين الجنسين، على سبيل المثال، ضرورة مشاركة المرأة في وضع وتنفيذ الحزم التنشيطية. كما يجب أن تكون القرارات الدائمة، والخاصة بالحزم التنشيطية، مفتوحة للتساؤل وقائمة على المشاركة والشفافية؛ بهدف تدعيم المساءلة العامة. وينبغي أن يكون تحقيق الاستقرار، وتقوية نظم الحماية الاجتماعية للجميع خاصة المستضعفين، ضمن أولويات الحكومات عند وضعها للحزم المالية التنشيطية.

فالحق في الأمن الاجتماعي، منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي كثير من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وتلتزم جميع الدول بنظام أساسي للحماية الاجتماعية، وتوسيعه على نحو تقدمي على مدار الزمن، وفقاً لمواردها المتاحة. وتقوية مثل هذه النظم، إنما يحقق واجب الحكومات قصير المدى، وهو حماية الناس من الانهيارات الاقتصادية، ويساهم في الوقت نفسه في الأولوية الاقتصادية طويلة المدى للاستثمار في الناس.

ولكن في الوقت الحالي ليست كل الدول قادرة على إثارة حزم اقتصادية تنشيطية، وذلك بهدف تجنب التدابير التراجعية في إنجاز الحقوق وتعزيز اقتصادها الوطني. ففي الوقت الذي تضمن فيه الحكومات تلبية مثل هذه الحزم لمعايير حقوق الإنسان الأساسية، فإنها بالمثل ينبغي أن تعزز التزاماتها بالتعاون الدولي بسد الفجوة المالية في الجنوب.

وفي جهد يهدف إلى تحقيق الاستقرار في العمل وسبل العيش، يصبح من الأهمية ألا توسع الحزم التنشيطية من مطالب تخص أنماط استهلاك متهالكة، وغير ضرورية، في كل من البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. فاستمرار الاقتصاد المنتج لنسبة عالية من الكربون، باستنزاف موارد الأرض وزيادة انبعاث غاز الصوبات، سيضاعف لا محالة، من التحديات التي تواجهها بلدان كثيرة بالفعل في مساعيها لاحترام معايير حقوق الإنسان.

ملاحظات ختامية

علينا أن نتوقع ميراً غائماً للأزمة المالية المستمرة، أكثر من أي أزمة أخرى شهدتها الجيل الحالي. ولكن بجانب هذا، هناك ميراث من الأفكار المهمة التي لا يمكن رفضها بعد اليوم. وينبغي أن تكون في قلب إعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي. والأهمية التي لا يمكن إنكارها للالتزامات بحقوق الإنسان في ما يخص خيارات السياسات المالية والاقتصادية والتي صادق عليها المجتمع الدولي منذ عام 1947 تمثل واحدة من هذه الأفكار المهمة. والنصيحة الملحة للإنسانية هنا هي ألا تتسى الثمن الذي دفعته لصياغة الآليات الحديثة لحقوق الإنسان.